ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفع قلت
لانه مبني الاصل فلا يكون معمولا الا في موضع يكون
وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه وقع الاسم
انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون
في ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه
على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حي يكون
كالاسم فاعطي له ما يستحق اعني واقوآه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل يقوم
وسيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج
وفي نحو يدخل الدار وآجيب عن الاول والثاني والاخير بانه
فيهما واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو عمرا ان ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا داخلا الزيدان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاسم الذي مع تقديره
اسما غير الاعم الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع
موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده

وصار

وصار التبيين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه
وعن الثاني بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لمانع وامتنع
عند الكوفيين فالفعل هو ذلك البتة ولا يرد عليهم
ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في الفتح
عنه لكن يرد عليهم ان الذي عدا ذكر حاصل قبل التركيب
كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل
المعنوي الاسم وقد يجاب عنه بان الفعل للتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يسند بدون التركيب معه فافهم فالمجموع
ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون واما المجموع ما ذكره
الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائة زاد ونقص
اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة الاخيرة من حروف
الجر ولا النافية للجنس واذا ما من كلم المجازاة وانتا في القياسي
اسم التفضيل وما الفعل واما الثاني فسبعة واربعون
في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح
والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة
وتسعة افعال القلوب ادخل كلها في قول القياسي وهو
الفعل وثلثة عشر منها الحروف تسعة للمضارع